من الاختيار عند الاطلاق هو الميل الى جهتين مختلفين بميلين مختلفين للداعيين مختلفين عن
الارادة المركبة الاختيار بها لانها مركبة من ارادتين على التعاقب صنفين من ذلك الشئ المركب وليس
المعروف من الاختيار عند الاطلاق الميل الطبيعي الجبلي لممكن ان يراد من جزء الاختيار احد صلي شقي
المركب لان هذا على الظاهر من نوع الايجاب بل معناه يرجع الى الاختيار الناقص والمراد بهذا
النقص ميلان من المائل لشئ واحد غالب الضعف اعتبار ميل الجهة الصدية حتى يضم اليه الضد
كما في الشئ المركب ونظيره المعنى الذي في الحروف فانه معنى ناقص ولهذا قيل الحرف ما دل على معنى
في غيره ومثله قول امير المؤمنين ع لابي الاسود الدؤلي والحرف ما دل على معنى ليس باسم ولا فعل
فاذا ضم الى ذلك المعنى معنى آخر فان المعنى يتم وكذا يقال ان هذا يعني جزء اختيار هو اختيار الواجب
تعالى لكمال بساطته سبحانه فليس له الا ميل واحد فليس له اختيار جهة واحدة لان التعدد يلزم
منه التركيب كما قال كثيرون مثل الملا صدرا وداماد والملا محسن كما صرح به في الوافي وهو عبارة
عبد الرزاق الكاشي في شرح فصوص ابن عربي من ان وحدة مشيئته تنافي الاختيار لان المشيئة
تبيعته تابعة للعلم والعلم تبيعته تابعة للمعلوم والمعلومات ولحوالك واما حكم ان شاء فعل وان
شاء ترك فحكم راجع الى الممكن من حيث هو بمعنى ان احد الطرفين وقع فهو الذي عليه الممكن
في نفس الامر نقلت بعض كلامه في الوافي بالمعنى وصرح الملا صدرا في كتبه منها شواهد الربوبية
ان الاختيار الذي يوصف به الواجب تعالى وينسب هو الفضل الى الفعل والرضا به لا انه
ان شاء فعل وان شاء ترك حتى ان الملا محسن في الوافي قال فليس للحق الا وجه واحد وهو الذي
يليق بجناب الحق سبحانه وهذا كله غلط بل هو سبحانه مختار بمعنى ان شاء فعل وان شاء ترك
ولا يلزم من هذا تغير علمه كما توهم لانه يعلم ان هذا يكون مخيرا كما ان شاء ذلك ويكون شاكا ان شاء
فاذا غير شيئا غير ما علم انه يغيره الى ما علم فلا يلزم تغير علمه نعم وانما يلزم ثبات علمه **قلت** لان
هذا باطل وذلك لان الاختيار المنسوب الى الممكن بحيث ان شاء فعل وان شاء ترك فانما ذلك
لان كل اثر مشابه لصفة مؤثره وهو ما في المشية في نفسها اذ جميع ما يمكن ان ينسب الى الممكن

من فعل

من فعل وانفعال او اضافة او غير ذلك صفة لذات ذلك الممكن فما لا يمكن في تلك الذات لا يمكن
ان يكون منه او ينسب اليه بكل اعتبار ولا يمكن في ذاته الا ما يمكن في المشية ولا يمكن في المشية الا ما
يمكن في العلم وهو الذات الحق سبحانه وتعالى فاختيار الممكن اثر لاختيار المشية واختيار المشية
اثر لاختيار الواجب **قوله** قولي لان هذا باطل اريد به ان الاختيار الجزئي الذي في البسيط
الممكن كالوجود ليس كاختيار الواجب لشدة بساطته لان هذا اي نسبة الاختيار الى الواجب تعالى
الى الجزئي باطل من جهة ان الاختيار التام الذي في الممكن الكلي المركب انما هو اثر لاختيار فعل الله
اعني المشية لان جميع هيئات الممكن وصفاته الذاتية بل والفعلية اثر هيئات المشية التي هي فعل الله لما
تقرر من ان كل اثر مشابه لصفة مؤثره التي هي مبدء تاثيره وذلك هو ما في المشية في نفسها اي هو ما
اختص بالمشية في نفسها من صفاتها الفعلية ومن آثار صفاتها الذاتية المنفصلة اعني عنواناتها
التي هي ذوات تلك الآثار اذ جميع ما يمكن في الممكن وينسب اليه من فعل الذي هو اثر فعل مؤثره او انفعال
الذي هو اثر قابلية الاثر للتاثير او اضافة التي هي آية التقييد والتشخص كلها واشباهها صفات
ذلك الشئ وقولي صفة لذات ذلك الممكن اريد به ان هذه صفات لذاته في الجملة يعني انها مستندة لها
لما منه او به او له او عنه لا انها صفات لمحض ذاته بل لما ينسب الى جهة ذاته فالمشابه لما منه كالذوات
ومبولات وجوده وماهيته فانها مشابهة لوجوده او ماهيته لانها جهة ظهره من احدى حقيقته
حقيقته من تبيره كالوجود او حقيقته من نفسه كالماهية والمشابه لما به كالنسب والاضافات كالعلم
الاشراقي مثل علمه بزيد عند حضوره اذ هذه النسبة انما تحصل بحصول زيد وتذهب بذهابه في
في الحقيقة ما حصل به من العلم بزيد بما انكشف له منه والمشابه لما له كالاعمال الصادرة منه
فانها مشابهة لما له لانها من مشخصات ذاته والمشابه لما عنه كالافعال الاختيارية فانها مشابهة
لما عنه كارادته ومبولاته وبالجملة فالمراد بالمشابهة للذات المشابهة لما ينسب اليها بوجه لان
الآثار صفة للافعال وانما منع من قول ان الآثار صفة للذات حذرا من ان يتوهم ان الآثار
راجعة الى الذات ومنتهية اليها وهي انما تنتهي الى الافعال والافعال الى انفسها التي هي مبادئها